

القطاع الخاص كشريك فعال للقطاع العام في تقديم الخدمة العمومية في الجزائر

The private sector as an effective partner for the public sector in the provision of public service in Algeria

عامر هني، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر ameur.henni@univ-msila.dz

تاريخ قبول المقال: 24-02-2024

تاريخ إرسال المقال: 10-02-2024

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص في تعزيز الخدمة العمومية في الجزائر، وذلك باعتباره شريك فعال يساهم بشكل كبير في تخفيف الأعباء على القطاع العام في هذا المجال الحيوي والهام جدا، خاصة وأن الخدمة العمومية هي أهم دور تحمله الحكومة على عاتقها وتسهر على توفيره للمواطنين وفق قدراتها وإمكانياتها المادية والمالية، حيث نجد أنه بعد تبني الجزائر للتعددية الحزبية والسياسية فتحت المجال أمام القطاع الخاص في القيام بمشاريع استثمارية معتبرة كإنجاز السكنات الاجتماعية والمؤسسات العمومية وتعبيد الطرقات وشق قنوات المياه والغاز والصرف الصحي، بالإضافة الى تعاقد مع القطاع العام في تقديم الخدمة العمومية كالخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، ولتشجيعه على ذلك عمدت الحكومة على تعزيز دوره وتمكينه في هذا الإطار، خاصة ما جاء به له قانون الصفقات العمومية رقم 247/15 من حوافز وتسهيلات مختلفة، لكن يبقى القطاع الخاص في الجزائر يواجه العديد من المعوقات التي طالما صعبت عليه مزاولة نشاطاته بما فيها تعاقد مع الحكومة في تقديم الخدمة العمومية، ورغم ذلك يمكن للجزائر أن تراهن على جملة من التدابير والإجراءات لعلاج تلك المعوقات قصد تفعيل دور القطاع الخاص مما يساهم ذلك في تحسين جودة الخدمة العمومية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، الشراكة الحكومية، الخدمة العمومية، الجزائر.

Abstract:

This study aims to shed light on the role of the government partnership with the private sector in promoting public service in Algeria, as it is an effective partner that greatly contributes to reducing the burdens on the public sector in this vital and very important field, especially since the public service is the most important role that the government bears on It is their responsibility and strives to provide it to citizens according to their financial and financial capabilities and capabilities, as we find that after Algeria's adoption of party and political pluralism, it has opened the way for the private sector to undertake significant investment projects, such as housing, social and public institutions, paving roads, and the

construction of water, gas and sewage channels, in addition to its contract with the sector The government intends to enhance its role and empowerment in this context, especially the various incentives and facilities provided by the Public Procurement Law No. 15/247, but the private sector in Algeria is still facing many of the public services in providing public services, such as health, education and security services. Among the obstacles that have always made it difficult for him to carry out his activities, including his contract with the government to provide public service, and despite this, Algeria can bet on a whole ... N measures and procedures to remedy these obstacles in order to activate the role of the private sector, which would contribute to improving the quality of public service.

Key words : private sector, Governmental partnership, public service, Algeria.

مقدمة:

بعد الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي تبنته الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وفتح المجال في خوصصة المؤسسات العمومية، لقي القطاع الخاص اهتماما كبيرا من قبل الحكومة الجزائرية باعتباره شريك فعال في تحقيق التنمية الشاملة وتقديم الخدمة العمومية، هذا عكس ما كان في عهد الأحادية الحزبية والنظام الاشتراكي، حيث كانت المؤسسات الحكومية هي التي تحمل على عاتقها وحدها تنفيذ خطط وبرامج التنمية وتقديم الخدمات العمومية، فقد اثبت القطاع الخاص في شراكته مع القطاع العام عن طريق عقود الامتياز وإبرام الصفقات العمومية جدارته من خلال تخفيف الأعباء على المؤسسات العمومية، وتحسين نوعية الخدمة المقدمة لجمهور المواطنين وجلب التكنولوجيا ورأس المال، ودفع وتيرة الاستثمار، وإعطاء دفعة قوية للأشغال العمومية، والمتمثلة في إنجاز المشاريع التنموية كبناء الوحدات السكنية والمؤسسات العمومية، وشق الطرقات، بالإضافة إلى تسيير بعض المؤسسات الخدمية، مثل الخدمات الصحية والنظافة والأمن، وذلك رغم العراقيل المختلفة التي يواجهها الخواص كالعراقيل البيروقراطية والمالية، ولتعزيز دوره في عملية التنمية تم سن تشريعات خاصة به بسمى الصفقات العمومية كالمرسوم رقم 247/15 المتعلق بالصفقات العمومية.

اشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة القطاع الخاص في تعاقد مع القطاع العام في إطار الشراكة في تقديم الخدمة العمومية بالجزائر؟

المبحث الأول: المضامين المختلفة لمفاهيم الدراسة

سنتناول في هذا المحور معنى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ثم نعرف القطاع الخاص وفوائده على الخدمة العمومية في الجزائر، وبعدها نعرف الخدمة العمومية.

المطلب الأول: معنى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام

اجتهدت تشريعات دول العالم وكذا الفقهاء في تقديم تعريفات مختلفة حول مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث سنحاول في هذا المحور من هذه الدراسة تقديم جملة من التعريفات التي توضح وتشرح لنا معنى هذه الشراكة.

فقد عرفت فرنسا في المادة الأولى (1) من المرسوم رقم 2004/559 الصادر بتاريخ 17 حزيران 2004 والمعدل بموجب القانون الصادر بتاريخ 28 تموز 2008، والقانون رقم 2009/179 الصادر بتاريخ 17 شباط 2009 عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنه: عقد اداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القانون العام الى أحد أشخاص القانون الخاص القيام بمهمة شاملة تتعلق بتمويل الاستثمار المتعلق بالأشغال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام وإدارته واستغلاله وصيانته طوال مدة العقد المحددة، وفق طبيعة الاستثمار أو طرق التمويل، مقابل مبالغ مالية تلتزم الادارة المتعاقدة بدفعها الى شركة المشروع بشكل مجزأ طوال الفترة التعاقدية.¹

وعرفت المفوضية الأوروبية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكتاب الأخضر الصادر بتاريخ 30 نيسان 2004 بأنها: شكل من أشكال التعاون بين السلطات العامة وعالم الشركات، والهدف منها هو تحقيق التمويل، انشاء، تجديد، ادارة وصيانة بنية أساسية أو تأثيث مرفق.²

أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ليونيدو فقد عرفت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها: أشكال من أشكال التعاون، وذلك من خلالها يتولى هاذان الشريكان معا الملكية ويتحملان معا المسؤولية، حيث غالبا ما تكون الشراكة بينهما في قطاعات البنية التحتية والمرافق العمومية.³

وعرف صندوق النقد الدولي الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص على أنها: تلك الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص القيام بخدمات البنية التحتية، والتي كانت تقدم تقليديا من طرف الحكومة فقط، بحيث تدخل الشراكة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعموما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات

¹ - سيف باجس الفواعير، "عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص - مفهوما وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة-"، المجلة الدولية للقانون، كيوساينس دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، عدد 2017/03/22، ص03.

² - المرجع نفسه، الصفحة 04.

³ - المرجع نفسه، ص 05.

القطاع الخاص كشريك فعال للقطاع العام في تقديم الخدمة العمومية في الجزائر

والمدارس والسجون والطرق والأنفاق والإنارة العمومية والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء والنقل.¹

وحسب الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص لوزارة المالية المصرية الشراكة مع القطاع الخاص هي بمثابة علاقة طويلة الأمد بين القطاعين العام والخاص، والتي تهدف إلى تقديم خدمات أو تنفيذ مشروعات كانت في السابق حكر على الدولة فقط، لكن شرط عدم تهميش دور الحكومة في النهوض بالخدمات والمشروعات العامة والإشراف عليها ومراقبتها، وذلك من خلال نظام جديد للتعاقد وتقديم الخدمة.²

نفهم من خلال التعريفات السابقة أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتم من خلال إبرام عقود عمل مشتركة، تشمل كل القطاعات، سواء كانت شراكة في مزاوله نشاطات إنتاجية (اقتصادية) أو خدمية (اجتماعية)، مع إشراف ورقابة السلطات الحكومية.

أما بالنسبة للتعريفات الفقهية للشراكة بين القطاعين العام والخاص فقد عرفها مثلاً الدكتور عادل الرشيد بأنها تلك العقود التي تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص، المتعلقة بتوظيف امكانياتهما البشرية، المالية، الادارية، التنظيمية، التكنولوجية والمعرفية، على أساس من المشاركة والالتزام بالهدف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة والمساءلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم، حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة.³

وفي تعريف آخر هي: تعاون رسمي بين كيانات القطاعين العام والخاص، حيث تقوم واحدة أو أكثر من الجهات الحكومية بتشكيل شراكة غير هرمية أو مشروع مشترك مع واحدة أو أكثر من الجهات الخاصة، بهدف تنفيذ خطة عمل محددة، ويتم تشكيل الشراكات في العادة لغايات تقديم خدمات أو تنفيذ نشاطات ينظر إليها من قبل العامة باعتبارها خدمات ونشاطات حكومية.⁴

¹ - محمد صلاح والأخضر لقلطي، "عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية -المفهوم والترتيبات المؤسسية والتطبيق العملي-"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، مج 02، العدد 29، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، جانفي 2017، ص350.

² - المرجع نفسه، ص350.

³ - سيف باجس الفواعير، مرجع سبق ذكره، ص 05.

⁴ - المرجع نفسه، ص 05.

المطلب الثاني: تعريف القطاع الخاص وفوائده على الخدمة العمومية في الجزائر

نعرف أولا القطاع الخاص، ثم نتطرق لفوائده على الخدمة العمومية في الجزائر، وبعدها نعرف الخدمة العمومية.

الفرع الأول: تعريف القطاع الخاص

يعرف القطاع الخاص على أنه ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية، ويدار وفقا لاعتبارات ربحية مالية، ويمكن القول كذلك بأنه ذلك القطاع المملوك للخواص (الملكية الخاصة) والموجه عن طريق اليات السوق، ويسعى الى تحقيق أقصى ربح ممكن.¹

وعرفته سلوى شعراوي جمعة في مؤلفها ادارة شؤون الدولة والمجتمع على النحو التالي: هو مجموع المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال، حيث تستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة، وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه.²

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن أن نعرف القطاع الخاص بأنه تلك المؤسسات المملوكة أو التابعة لأفراد يشتغلون لحسابهم الخاص ويهدفون من خلالها الى تحقيق الربح، ويخضعون في ذلك للتنظيم الحكومي المنصوص عليه في التشريعات، وكذا تحت الرقابة الحكومية على نشاطاتهم في مختلف القطاعات العامة، بمعنى أنهم يمارسون نشاطاتهم الربحية الخاصة تحت تنظيم ورقابة القطاع العام.

الفرع الثاني: فوائد القطاع الخاص على الخدمة العمومية في الجزائر

تتمثل هذه الفوائد فيما يلي:³

- رفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد الوطني ومستويات الاداء في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين.
- تحسين نوعية وجودة الانتاج الوطني والخدمة العمومية بهدف رفع ميزته التنافسية لأعلى نسبة ممكنة.
- الفعالية في اتخاذ القرارات، لأنه قطاع يهدف الى تحقيق الربح، وهذا ما يجعله صارم وفعال في اتخاذ القرارات .

¹ - رشيد زرواتي ومهدي عوارم، "القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد 22، مارس 2017، ص105.

² - رشيد زرواتي ومهدي عوارم، مرجع سبق ذكره، ص 105.

³ - أبو بكر بوسالم ووسيلة بوفنش، "التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، مج 02، أبريل 2018، ص ص241، 242.

- التخفيف من هيمنة مؤسسات القطاع العام بهدف خلق جو من المنافسة مما يترتب على ذلك تحسين نوعية الخدمات العمومية وتنمية وتطوير الادارة العامة وتجويد التنظيم والتسيير والاستفادة من الخبرات الأجنبية في اطار الشراكة.
- تخفيض العجز في ميزانية الدولة مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بما فيها الخدمة العمومية.
- خلق بيئة أكثر نشاط وملائمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية.
- رفع الكفاءة والفعالية في المؤسسات الاقتصادية والخدمية العمومية.
- السعي الى الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية وتوزيعها بشكل عادل بين القطاعين العام والخاص.
- احداث مناصب شغل والتخفيف من حدة البطالة.
- فرض مبدأي التخصص وتقسيم العمل وجلب التكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية من خلال التنويع في الانتاج.
- عصرنة وتجويد الادارة العامة والخدمة العمومية.

المطلب الثالث: تعريف الخدمة العمومية

يعد موضوع الخدمة العمومية من الموضوعات الهامة جدا والحيوية والتي نالت ومازالت تنال اهتماما كبيرا من قبل العديد من الأكاديميين المتخصصين والمهتمين بهذا المجال، ومما لا شك فيه أن مستوى الرفاهية التي ينعم بها الأفراد في أي مجتمع من المجتمعات يتوقف ذلك على طبيعة الخدمات العامة المقدمة له ومدى جودتها، والذي يتوقف بدوره على حجم الموارد الاقتصادية المخصصة لذلك ومستوى الاداء داخل القطاع العام.¹

الخدمة العمومية هي كل الخدمات التي لا تقدم للمواطنين إلا في إطار جماعي، حيث يتم توفيرها بشكل اجباري ووفق قاعدة المساواة المنصوص عليها في القانون، ومن الضروري استغلالها بمعزل عن قواعد السوق، وتحمل الدولة مسؤولية توفيرها وتقديمها ومراقبتها.²

¹ - رانية هدار، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الادارة العامة والتنمية المحلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017-2018، ص75.

² - شريف اسماعيل، أساسيات التسيير العمومي، الجزائر: منشورات دار قرطبة، 2015، ص182.

القطاع الخاص كشريك فعال للقطاع العام في تقديم الخدمة العمومية في الجزائر

وفي تعريف آخر الخدمة العمومية ذلك النشاط الذي يهدف الى تحقيق المصلحة العامة والتي تتكفل به الادارات العمومية بمختلف مرافقها.¹ نفهم من خلال هذا التعريف أن الحكومة هي من تحمل على عاتقها تقديم تلك الخدمات لمواطنيها بل هي ملزمة بتوفيرها وفق امكانياتها المتاحة. وعرفها هوريو بأنها: عبارة عن ادارة عمومية تتمتع بشخصية مستقلة وتتولى ادارة خدمة عامة أو عدة خدمات عامة متخصصة.²

الخدمة العمومية من وجهة نظر المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE : هي الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاضعة لرقابة الدولة، سواء كانت هي المسيرة الوحيدة أو تملك أغلب الصلاحيات أو صلاحيات قليلة ولكن دالة.³

نفهم من هذا التعريف بأن فيه تلميح للشراكة التعاقدية بين القطاع العام والخاص في تقديم الخدمة العمومية، والمعبر عنها بالشراكة الجزئية للمؤسسات العمومية في التسيير والصلاحيات .

والخدمة العمومية حسب وجهة نظر المتخصصين في علم الإدارة العامة: هي الخدمات التي يجب ألا يشوبها أي تقصير من جانب الدولة وموظفيها العموميين، ومن حق المواطن أن يشتكي على المسؤولين في حالة أي تقصير، وإن اقتضى الأمر مقاضاة المؤسسة العمومية أو الموظفين أمام المحاكم المختصة، وتعويضه عن الأضرار التي لحقت به نتيجة عدم حصوله على هذه الخدمات كليا أم جزئيا، فهذا من حقه قانونا، ومن واجب أجهزة الدولة توفير الخدمات والمرافق العامة لكل التجمعات السكانية الكبيرة نسبيا مثل: الكهرباء والماء، المؤسسات التعليمية، المستشفيات، الثكنات العسكرية، شرط حصول الأفراد عليها دون تمييز،⁴ وهذا ما تعاني منه العديد من المناطق في الدول النامية عموما والجزائر خصوصا، حيث نجد وفي اطار التنمية غير المتوازنة أن العديد من قرى ومدن الجنوب والمناطق الحدودية تفتقر بالشكل الكافي لأدنى متطلبات الحياة كالتعليم والرعاية الصحية والأمن، إذ لا يمكن مقارنة

¹ - العربي حجام، دور نظام المعلومات في ترقية الخدمة العمومية بالإدارة الإقليمية الجزائرية- اليات القضاء على المعوقات البيروقراطية- دراسة ميدانية ببلديات ولاية الطارف، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2018/2017، ص 97.

² - أسماء بن عبد الله، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين التنمية الادارية بمؤسسات الخدمة العمومية -دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، 2018-2019، ص 28.

³ - المرجع نفسه، ص 28.

⁴ - احمد محمد المصري، مفاهيم الإدارة العامة بالدول العربية، الإسكندرية: مطابع رويال، 1993، ص ص 159، 160.

مستوى التنمية بين بلدية أو ولاية في الشمال مع نظيراتها في الجنوب، وهذا التمييز بين المناطق والاختلال في توزيع منافع التنمية يساهم في خلق الفوضى الشعبية واللاستقرار الأمني والنزوح السكاني من المناطق المحرومة، والأمثلة كثيرة حول هذه الأحداث.

وفي تعريف آخر لخبراء الإدارة العامة الخدمة العمومية هي كل الحاجات الضرورية التي تضمن بقاء الإنسان على قيد الحياة وتحقق رفاهيته، مع الالتزام في تقديمها وفق مصلحة أغلبية أفراد المجتمع، فهي المحرك الأساسي لكل سياسة متعلقة بالخدمات، تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين.¹

والخدمة العمومية حسب ما جاء في القانون الإداري الفرنسي تلك الخدمات التقليدية الفنية والتي تزود بشكل عام بواسطة مؤسسة أو مرفق عام، وذلك استجابة للحاجات العامة، ويتطلب توفيرها لجميع المواطنين ووفق مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف بهدف تحقيق المصلحة العامة.²

وتعني كلمة عمومية أو عامة الشمول، فالمقصود بالمصلحة العامة هي التي تهم كافة أفراد تلك الجماعة وليس جزء منهم أو أحدهم فقط، حيث أصبحت كلمة عامة في ظل وجود الدولة تعبيراً عن الخدمات التي تقدمها مؤسساتها لجمهور المواطنين.³

مبادئ الخدمة العمومية:

تسري هذه المبادئ في تقديم الخدمة العمومية على مؤسسات القطاع الخاص مثلها مثل مؤسسات القطاع العام، لكن في إطار الشراكة التعاقدية بينهما، لأنها في الأخير موجهة لتحقيق مصلحة عامة (الصالح العام)، وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يلي:⁴

- مبدأ المساواة: بمعنى يتساوى جميع المواطنين في حصولهم على الخدمات العمومية، ووفق ما يسمح به القانون.

¹ - فطيمة سايج، "الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 04، ديسمبر 2018، ص 71.

² - مريزق عدنان، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة، ط1، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2015، ص 14.

³ - مريزق عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 14.

⁴ - عمر سدي وأحمد برادي، "دور الخدمات الإدارية الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية في التشريع الجزائري"، مجلة افاق علمية، المجلد 11، العدد 03، 2019، ص 174.

-مبدأ استمرارية: المقصود بالاستمرارية هي أن تقدم الخدمات العمومية بشكل دائم ودون انقطاع، لأنها توفر الحاجيات الأزلية للأفراد وبقائها مرهون ببقائهم، والدولة هي من تحمل على عاتقها توفير تلك الخدمات بشكل مستمر.

-مبدأ التكيف أو المرونة: فهي قابلة للتكيف مع الظروف والاحتياجات، بحيث يمكن أن تزيد نسبتها أو تنقص حسب الامكانيات الحكومية المالية والمادية المتاحة وكذا الظروف الطارئة .

المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص في الجزائر ودوره في تقديم الخدمة العمومية

لقد أصبح جليا الدور الفعال للقطاع الخاص في تقديم الخدمة العمومية في الجزائر، مما ساهم ذلك في تخفيف الأعباء على القطاع العام وتحسين جودة الخدمة العمومية.

المطلب الأول: معنى الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في التشريع الجزائري

لقد عبر المشرع الجزائري عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز للصفقات العمومية المبرمة بين القطاعين بهدف تقديم خدمات عمومية أو انجاز مشاريع تنموية مشتركة، حيث سنعرف الصفقات العمومية ثم عقد الامتياز لتتضح الصورة أكثر حول الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص في الجزائر.

تعرف الصفقات العمومية في التشريع الجزائري في المادة 02 من المرسوم رقم 247/15 بأنها: عقود مكتوبة في مفهوم التشريع المعمول به، تبرم بمقابل مع متعاملين اقتصاديين وفق الشروط المنصوص عليها في المرسوم، لتلبية حاجات المصلحة المتعاقدة في مجال الأشغال واللوازم والخدمات والدراسات.¹

وتشمل الصفقات العمومية في المادة 29 من ذات المرسوم العمليات التالية:²

- إنجاز الأشغال.
- اقتناء اللوازم.
- إنجاز الدراسات.
- تقديم الخدمات.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 247/15 مؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، (الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015م)، المادة 02.

² - المرجع نفسه، المادة 29.

ويعرف الامتياز بأنه عقد أو اتفاق تكلف للإدارة المانحة، سواء كانت الدولة أو الولاية أو البلدية بموجبه شخصا طبيعيا (فرد) أو شخصا معنويا من القانون العام (القطاع العام) كالبلدية أو من القانون الخاص (القطاع الخاص) كالشركة، بتسيير واستغلال مرفق عام لمدة محددة، حيث يقوم صاحب الامتياز بإدارة المرفق مستخدما عماله وأمواله مع تحمله المسؤولية الناجمة عن ذلك وما يترتب عنه، شرط تقيده بالقواعد الأساسية التي تحكم سير المرفق العام والامتثال للمراقبة التقنية والمالية الحكومية، وفي مقابل القيام بهذه الخدمة أي تسيير المرفق العمومي يتقاضى صاحب الامتياز مقابل مالي يحدد سلفا في العقد، يدفعه المنتفعون بخدمات المرفق، وينتهي هذا العقد بانتهاء المدة المحددة فيه أي بفسخه من طرف القاضي بطلب من أحد طرفي العقد ولأسباب مختلفة.¹

ويعرف كذلك التشريع الجزائري عقد الامتياز على أنه: عقد من عقود القانون العام، تكلف الإدارة بموجبه شخصا اعتباريا عاما أو خاصا قصد ضمان أداء خدمة ذات منفعة عمومية.²

المطلب الثاني: تطور الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص في الجزائر

يعتبر النظام الاقتصادي الرأسمالي ومفهوم الحكم الراشد من المفاهيم التي كان لها الفضل في الاهتمام بالقطاع الخاص، لأنها تركز مبدأ الحوكمة والشراكة المجتمعية، ومن بين الفواعل الرئيسية التي تقوم عليها هذه الشراكة هو القطاع الخاص، بحيث شمل التعاقد الحكومي معه جميع القطاعات، خاصة القطاع الاقتصادي، وكذا القطاع الخدمي، فقد كان له دور كبير في دفع عجلة التنمية الشاملة (الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية، ...) وتحقيق جودة الخدمة العمومية، وذلك من خلال التعاقد مع المؤسسات الحكومية، وبالأخص مع الجماعات المحلية، وما شجع الحكومات على التعاقد معه هو بعد فشلها وحدها في تسيير الإدارة العمومية، فتضخم الجهاز الإداري العام والزيادة السكانية الهائلة وتزايد حاجيات (خدمات) المواطنين والتطور العلمي والتكنولوجي في عصر العولمة فرض عليها فتح المجال الواسع للخواص في ممارسة النشاطات الاقتصادية والخدمية بالشراكة مع القطاع العام في إطار عقود الامتياز، فهو شريك اقتصادي قوي استطاعت الحكومات إلى جانبه من الانتقال بطرق تدبير وتسيير

¹ - نسرين سليمان، تسيير الخدمات العامة المحلية -دراسة حالة ولاية تلمسان-، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2018، ص 35، 36.

² - وهيبه غربي، استخدام الشراكة لتحقيق خدمة متميزة في الإدارة المحلية-دراسة حالة مجموعة من البلديات بولاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص 171.

المرافق العمومية من طابعها التقليدي إلى طابعها العصري، من خلال استحداث ميكانيزمات وأساليب ووسائل جديدة أكثر فعالية ساهمت في تحقيق التنمية الشاملة في أعلى مستوياتها وتحقيق جودة الخدمة العمومية.¹

وبما أن القطاع الخاص قطاع ربحي (جمع المال أو الثروة) لا تهمه إلا مصلحته الخاصة، فهو يسعى دوماً إلى رفع ميزته التنافسية لتكون له القدرة على رفع أرباحه إلى أعلى قدر ممكن، بالإضافة إلى محاولة الهيمنة الاقتصادية في مجال نشاطاته، مما يساهم ذلك في تحقيق التنمية الشاملة وجودة الخدمة العمومية.

لقد نص دستور الجزائر الصادر في 23 فبراير 1989 على إلغاء نظام الاحتكار مع الشركات الأجنبية ومؤسسات القطاع الخاص المحلي، وتم تدعيمه فيما بعد بقانون مالية تكميلي سنة 1994 والذي جاء فيه فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في إدارة المؤسسات العمومية، ثم صدر قانون 1996 الذي سمح بتعاقد مفتوح للقطاع الخاص مع القطاع العام حتى بنسبة مئة بالمائة من خلال بيع الشركات والمؤسسات العمومية الاقتصادية للخواص،² لكن بأسعار رمزية وبضرائب أقل، وهذا ما أضر بالخزينة العمومية، ففي السابق كانت المداخل الإجمالية لتلك المؤسسات تضخ في الخزينة العمومية، أما اليوم ما تتأله الخزينة العمومية منها سوى نسبة من الضرائب الرمزية، خاصة في ظل التهرب الضريبي الذي تعرفه الجزائر، كما أن ذلك يؤثر كذلك على الخدمة العمومية، بحيث أنه كلما انخفضت نسبة الضرائب كلما انخفضت نسبة جودة الخدمات العمومية، ويبقى ذلك أقل تأثيراً عليها، ما لم تتم خصخصة المؤسسات العمومية الخدمية (الصحية، التعليمية، المالية، الإدارية...)، فهي خدمات ضرورية جداً للمواطن، فالقطاع الحكومي يقدمها مجاناً، وإذا ما تمت خصصتها حتماً سيتقل ذلك كاهل المواطنين، خاصة خدمات الصحة والتعليم، والسكن.

ومن جهة أخرى سارع الخواص إلى تنظيم أنفسهم من خلال التكتل في شكل جمعيات ونقابات كشركاء اجتماعيين بغية المشاركة الفعلية والفعالة في صنع القرار السياسي والاقتصادي، وبرز ذلك في ظهور منظمات مهنية وجمعيات وأرباب عمل جزائريين، ممثلين فواعل للمجتمع المدني الاقتصادي، تمثل بها جماعات ضاغطة على السلطة السياسية الحاكمة، من أهمها الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، كونفدرالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، منتدى رؤساء المؤسسات...، فقد أصبح القطاع الخاص

¹ - عبد النور ناجي، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، الجزائر: مديرية النشر لجامعة عنابة، 2010، ص85.

² - عمر طيب بوجلal، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، ط01، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص150.

يمثل نسبة 80 % من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، ويشغل أكثر من مليون عامل رسمي وحوالي 20 مليون عامل غير دائم نهاية سنة 2004، وفي سنة 2014 سجل منتدى رؤساء المؤسسات لوحده رقم 164177 عامل، بصفته يضم 663 مؤسسة اقتصادية، بحيث استطاعت هذه التنظيمات بفضل قوتها المالية ومكانتها الاجتماعية أن تكتسب نفوذ سياسي وتساهم بشكل كبير في صنع القرار السياسي بهدف حماية وتكريس مصالحها.¹ بطريقة مباشرة باستعمال أساليب ووسائل ضغط مختلفة مالية ومادية وإضرابات، احتجاجات...، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مرشحيهم في المجالس الشعبية المنتخبة والنقابات والأحزاب السياسية. فكل هذا ساهم بطريقة أو بأخرى في تحسين جودة الخدمات العمومية، لأن تحسين الحكومة لظروف القطاع الخاص وتقديم التسهيلات المطلوبة له، بما أنه أصبح شريك اجتماعي واقتصادي مهم في تسيير المؤسسات الحكومية وتقديم الخدمات العمومية حتما سيساهم ذلك في تحسين جودة الخدمة العمومية في الجزائر.

وقد شهدت القيمة المضافة لقطاع الخدمات بالشاركة بين القطاعين العام والخاص تطورا ملحوظا في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2014، حيث انتقلت من 71.2 مليار دج سنة 1990 إلى 146.20 مليار دج سنة 2014، أي بزيادة تقدر بنسبة 10.80 %، فهذه الإحصائيات دليل على تطور القيمة المضافة للخدمة العمومية المقدمة للمواطنين في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى الضرائب ورسوم الاستيراد،² والنسبة في تزايد مستمر، بسبب الزيادة المعتبرة لعدد سكان الجزائر وحاجياتهم المعيشية، ومتطلبات التنمية الشاملة، خاصة الأغلفة المالية الموجهة لإنجاز البنيات التحتية كالعمران وشق وتعبيد الطرقات وبناء الجسور والسدود والأنفاق ...

وشهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تزايد عدد الشخصيات المالية والاقتصادية في الحكومة والبرلمان هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهم رجال الأعمال في تعبئة الجماهير وتمويل الحملات الانتخابية لصالح شخصيات سياسية مقابل حصولها فيما بعد على امتيازات معينة، وقد تجلّى هذا الدور مثلا في الانتخابات الرئاسية لعام 2014، ففانون الانتخابات الجزائري يحدد في مادته 205 أن لا تتجاوز نفقات حملة المرشحين 60 مليون دينار جزائري، إلا أن الواقع يثبت أن تلك النفقات تجاوزت ذلك بأضعاف. ومن خلال مشاركة القطاع الخاص في وضع التشريعات والقوانين استطاع أن يتبوأ مكانة

¹ - عمر طيب بوجلal، مرجع سبق ذكره، ص ص 150، 151.

² - عنتر بوتيار، "تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية لآفاق 2017"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، عدد 28، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص91.

القطاع الخاص كشريك فعال للقطاع العام في تقديم الخدمة العمومية في الجزائر

مرموقة في الدولة جعلته شريكا حقيقيا في عملية التنمية والخدمة العمومية، فقد طالب مؤخر الحكومة بضرورة مراجعة قانون العمل لسنة 1990 وإعادة النظر في عملية تطبيقه، مع محاولة التخلي وبشكل سريع على نظم وطرق التسيير الاشتراكية بغية هيمنة وتعميم نظام الاقتصاد الحر، وكذا اعترضه على قانون المالية لسنة 2015، بالإضافة إلى دوره المتزايد في المجالات الاجتماعية والثقافية وغيرها.¹

كما ساهم القطاع الخاص بالجزائر في خلق عدد هائل من مناصب الشغل مما خفف ذلك قليلا من حدة أزمة البطالة من جهة، ومن جهة أخرى ساهم في رفع جودة الخدمة العمومية المتعاقد عليها مع الادارة العمومية، فبعدما كانت نسبة البطالة تتجاوز 27 % سنة 2001 تراجعت الى 11 % سنة 2012 وبعدها الى 10 % سنة 2014، لكن للأسف الشديد عاودت نسبة البطالة في الارتفاع مجددا مع أزمة انخفاض أسعار النفط في منتصف سنة 2015.² فعلى سبيل المثال ساهم القطاع الخاص خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 الى 2005 الى خلق مناصب شغل في مختلف القطاعات وذلك أكبر مقارنة بالقطاع العام، بنسبة 58.8 % من اجمالي مناصب الشغل المستحدثة.³

واستطاع القطاع الخاص من خلال ما يمتلكه من قدرات وإمكانيات مختلفة السيطرة على المشاريع التنموية والخدمية وذلك على حساب القطاع العام، حيث قدرت المشاريع التنموية بما فيها الخدمات العمومية المتعاقد عليها مع القطاع العام المنجزة من قبل القطاع الخاص بين سنتي 2002 و2016 ب 62520 مشروع أي بنسبة 97.99 % بقيمة مالية تصل الى 7290151 مليون دينار جزائري، ويقابله القطاع العام بحوالي 1177 مشروع فقط، لكن بقيمة مالية مهمة جدا وصلت الى 4319545 مليون دج، أي ما يعادل نحو نصف ما يشغله القطاع الخاص من المشاريع الكبرى المهيكلية، أما الخواص الأجانب فيساهمون بنسبة ضعيفة مقارنة بالخواص المحليين.⁴

المطلب الثالث: بعض الاجراءات الحكومية الجزائرية لتمكين القطاع الخاص كشريك فعال في تقديم الخدمة العمومية

لقد اقدمت الحكومة الجزائرية على العديد من الاجراءات والتدابير قصد دعم وتمكين القطاع الخاص كشريك فعال في انجاز المشاريع التنموية وتقديم الخدمات العمومية، وهو ما جاءت به مختلف

¹ - عمر طيب بوجلal، مرجع سبق ذكره، ص ص152، 153.

² - رشيد زرواتي ومهدي عوارم، مرجع سبق ذكره، ص119.

³ - المرجع نفسه، ص 121.

⁴ - أبو بكر بوسالم ووسيلة بوفنش، مرجع سبق ذكره، ص242.

التشريعات، خاصة قانون الصفقات العمومية رقم 247/15، من بينها استحداث لجان وهيئات معنية بهذا الشأن، حيث تمثلت المحطة أو الخطوة الأولى في عملية خوصصة المؤسسات العمومية التي نادى بها النظام الرأسمالي في تسعينيات القرن الماضي، ومؤخرا فقط تم استحداث البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بين عامي (2009-2014)، وفي اطار الرقمنة التي تشهدها القطاعات العمومية والخاصة الجزائرية استحدثت الجزائر البوابة الالكترونية للصفقات العمومية، بغية رقمنة هذه الاخيرة مما يساعد ذلك على تسريع وتجويد مختلف المعاملات الادارية الخاصة بالصفقات العمومية والهادفة الى عصرنه وتجويد الخدمة العمومية والمشاريع التنموية.

الفرع الأول: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (2009 - 2014)

يعد هذا البرنامج من بين أهم الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية لدعم القطاع الخاص، وذلك الى جانب القوانين والتشريعات والهيئات والخصخصة. حيث يتمثل هذا البرنامج في اتخاذ اجراءات الدعم المباشر لها ولمحيط عملها، وذلك قصد علاج المعوقات التي تواجهها، سواء كانت داخلية ناتجة عن ضعف التسيير وقلة الكفاءات، أو خارجية ناتجة عن محيط عملها كالمعوقات الادارية والجبائية والخدمائية...الخ.¹

وهدف هذا البرنامج الى تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تعطى فيه الأولوية لقطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والسياحة والفنادق والخدمات والنقل، مع التركيز على تأهيل المورد البشري وترقية نظم التسيير بالمؤسسة، وتشجيع الابتكار ودعم الاستثمار، وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذا البرنامج التي تتحملها الدولة 385.736 مليار دج، وتبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة 19.284 مليون دج، ويتم تمويلها من ميزانية الدولة وذلك من خلال انشاء صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 تحت عنوان الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²

¹ - عيسى عبد الحفيظ، مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي -دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص86.

² - المرجع نفسه، ص ص86، 87.

الفرع الثاني: البوابة الالكترونية للصفقات العمومية

تهدف هذه البوابة الالكترونية الى عصنة عملية ابرام الصفقات العمومية، من خلال تخفيف النظام التقليدي الورقي البطيء، حيث تصبح معظم الاجراءات والمعاملات رقمية سريعة الانجاز، مما يعزز ذلك من سرعة الخدمات العمومية والتتموية المتعاقد عليها بين القطاعين العام والخاص.

حسب ما جاء في نص المادة 203 من المرسوم رقم 247/15 أنه تؤسس بوابة الكترونية للصفقات العمومية، تسير من طرف الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال، كل فيما يخصه، ويحدد في هذا المجال قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بتكنولوجيات الاعلام والاتصال صلاحيات كل دائرة وزارية، ويحدد محتوى البوابة وكيفيات تسييرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.¹

وتتم عملية تبادل المعلومات بالطريقة الكترونية بين المصالح المتعاقدة ما نصت عليه المواد (204، 205، 206) من هذا المرسوم، فقد جاء مثالا في المادة 204 ما يلي:²

-تضع المصالح المتعاقدة وثائق الدعوة الى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الالكترونية، حسب جدول زمني يحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.
-يرد المتعهدون أو المرشحون للصفقات العمومية على الدعوة الى المنافسة بالطريقة الالكترونية، حسب الجدول الزمني المذكور سابقا.

-كل عملية خاصة بالإجراءات على حامل ورقي يمكن أن تكون محل تكييف مع الاجراءات على الطريقة الكترونية.

-تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المطلب الرابع: الشراكة بين القطاع الخاص والبلدية كنموذج في تقديم الخدمة العمومية بالجزائر

وعلى مستوى الشراكة بين البلدية والقطاع الخاص يستطيع هذا الأخير أن يبرم عقود امتياز مع البلدية لتقديم جملة من الخدمات العمومية، والتي نصت عليها المادة 149 من قانون البلدية رقم 10/11، بحيث جاء في نصها الاتي:

¹ - مرسوم رئاسي رقم 247/15، مرجع سبق ذكره، ص46.

² - المرجع نفسه، ص 46.

مع مراعاة الأحكام القانونية المطبقة في هذا المجال تضمن البلدية سير المصالح العمومية البلدية التي تهدف إلى تلبية حاجات مواطنيها وإدارة أملاكها. وبهذه الصفة، فهي تحدث إضافة إلى مصالح الإدارة العامة، مصالح عمومية تقنية قصد التكفل على وجه الخصوص، بما يأتي: (التزويد بالمياه الصالحة للشرب، وصرف المياه المستعملة، النفايات المنزلية والفضلات الأخرى، صيانة الطرقات وإشارات المرور، الإنارة العمومية، الأسواق المغطاة والأسواق والموازين العمومية، الحظائر ومساحات التوقف، المحاشر، النقل الجماعي، المذابح البلدية، الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر وصيانتها بما فيها مقابر الشهداء، الفضاءات الثقافية التابعة لأملاكها، فضاءات الرياضة والتسلية التابعة لأملاكها، المساحات الخضراء).¹

أما المادتين 150 و155 من القانون البلدي نفسه فقد تضمنت بصريح العبارة عقد الامتياز مع القطاع الخاص، حيث نصت المادة 150 على أنه يكيف عدد وحجم المصالح المنصوص عليها في المادة 149 أعلاه، حسب إمكانيات ووسائل واحتياجات كل بلدية، ويمكن تسيير هذه المصالح مباشرة في شكل استغلال مباشر أو في شكل مؤسسة عمومية بلدية عن طريق الامتياز أو التفويض. وجاء في المادة 155 ما يلي: يمكن المصالح العمومية البلدية المذكورة في المادة 149، أن تكون محل امتياز طبقا للتنظيم الساري المفعول. ويخضع الامتياز لدفتر شروط نموذجي يحدد عن طرق التنظيم.²

للبلدية في الجزائر دور هام وكبير جدا في تلبية حاجيات المواطنين بشكل مباشر، فمعظم الخدمات التي يحصل عليها المواطن الجزائري تقدمها له البلدية ومرافقها العمومية كالخدمات الادارية والبريدية والأمنية والتعليمية والصحية والتزود بالمياه والكهرباء والصرف الصحي والتسلية والترفيه ومختلف خدمات التهيئة العمرانية داخل محيط المدينة وخارجها، وذلك باعتبارها الخلية القاعدية للتنظيم الاداري المحلي والتي تحمل على عاتقها هذه المسؤولية الكبيرة، فهي بمثابة دولة محلية تخفف الأعباء على الحكومة المركزية في هذا المجال الهام جدا .

¹ - قانون رقم 10-11 مؤرخ في 10 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، المادة 149.

² - قانون رقم 10-11، مرجع سبق ذكره، المادة 150.

المبحث الثالث: معوقات القطاع الخاص في الجزائر وانعكاساتها على الخدمة العمومية وسبل تذليلها

تعددت معوقات القطاع الخاص في الجزائر التي أثرت سلبا على هذه الشراكة في تقديم الخدمة العمومية، وكذا بالجودة المطلوبة، وبالتالي لا بد من اقتراح جملة من السبل في شكل حلول لتذليل تلك المعوقات.

المطلب الأول: معوقات القطاع الخاص وانعكاساتها على الخدمة العمومية في الجزائر

تتمثل معوقات القطاع الخاص فيما يلي: (معوقات إدارية وتنظيمية وقانونية، القرارات الحكومية الارتجالية وعدم الأخذ بمشورة الخواص، مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص المحلي، ثقل النظام الضريبي، مشكلة العقار الصناعي، معضلة الفساد).

الفرع الأول: معوقات إدارية وتنظيمية وقانونية

وتعد المعوقات الإدارية والتنظيمية والقانونية التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر، من بين أهم المعوقات والتي يمكن لها أن تضعف من مردود وجودة مشاريع وخدمات القطاع الخاص في إطار الشراكة مع القطاع العام، حيث نجد أن ما يميز الإجراءات الإدارية المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص في عقود الامتياز أمراض البيروقراطية كالروتين والبطء في القيام بالإجراءات وإنجاز المعاملات وتعدد المستويات والمراحل الإدارية التي تمر بها معاملات الخواص، بالإضافة إلى نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان وعدم وجود أنظمة معلومات متطورة، وغياب التنظيم والتنسيق الجيد بين الأجهزة الإدارية المناط بها تسيير عملية الشراكة، وسوء التنظيم والتسيير، وكثرة القوانين والتشريعات وغموضها وتضاربها في بعض الأحيان كالقوانين الجمركية، والقيود الواردة على امتلاك العقار...، وحسب دراسة أصدرها البنك الدولي بالتنسيق مع الهيئات المتخصصة تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنة بدول الجوار المغاربية ودول الحوض المتوسط، فالجزائر أصعب منطقة يستثمر فيها القطاع الخاص، بسبب التعقيدات البيروقراطية المفروضة على رجال الأعمال لإنشاء مشروع استثماري أو تسوية ملكية عقارية أو الأملاك غير المنقولة.¹

¹ - لخضر عبد الرزاق مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص320.

الفرع الثاني: القرارات الحكومية الارتجالية وعدم الأخذ بمشورة الخواص

أضف الى ذلك عائق لا يقل أهمية عم سبق وهو القرارات الارتجالية الحكومية المتعلقة بالتعاقد مع القطاع الخاص دون أدنى تشاور مع المنتجين الخواص،¹ مما زاد هذا في تهميش القطاع الخاص في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بنشاطاته المختلفة، في حين نجد أن الشراكة المجتمعية تؤكد على ضرورة المشاركة في صنع القرار ولو من باب الحصول على المشورة وإبداء الرأي، لأنه في نهاية المطاف هذه القرارات معني بها القطاع الخاص بالدرجة الأولى قبل غيره من الفواعل، فهي تعتبر البيئة التي سيتشارك فيها الى جانب القطاع العام في تقديم الخدمات العمومية لجمهور المواطنين.

الفرع الثالث: مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص المحلي

يعتبر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي. كما يعد ضعف البنية التحتية للاستثمار وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار من بين أهم العوائق التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر، فقد اشار سابقا رؤساء المؤسسات الخاصة في التحقيق الذي أجرته الوزارة المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية الى عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار، بالإضافة الى المشاكل الناتجة عن الخدمات البنكية كتحويل العملة والصرف الخ.²

الفرع الرابع: ثقل النظام الضريبي ومشكلة العقار الصناعي

يتمثل ثقل النظام الضريبي في تعقد الاجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يفسح الطريق أمام التلاعبات والمراوغات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار والتعاقد مع القطاع الخاص في إطار الخدمة العمومية، ففي دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة (4) من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار.³

¹ - ياسمين نوري، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبا نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص224.

² - لخضر عبد الرزاق مولاي وشعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010، ص ص146، 147.

³ - لخضر عبد الرزاق مولاي وشعيب بونوة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

أما مشكلة العقار الصناعي فهي أحد أهم العوائق التي يواجهها القطاع الخاص في الجزائر، فقد كان هذا سبب رئيسي في توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة، فصعوبة الحصول على أرضية أو قطعة أرض مهيأة لمزاولة المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العقارات الصالحة للاستغلال بسبب المضاربة وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية وتعددتها، مما أعاق ذلك في نمو القطاع الخاص وهو ما أبطأ في وتيرة الشراكة التعاقدية مع القطاع العام، حيث أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، إذ يوجد حوالي 30 % من المساحة الكلية غير مستغلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى صرحت وزارة الصناعة بأن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بحوالي 180 مليون متر مربع.¹

الفرع الخامس: معضلة الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد من فعالية القطاع الخاص، فقد صنفت الجزائر في المراتب الأولى عالمياً ضمن مؤشر مدركات الفساد، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7 % من رقم أعمالهم رشاً لـ تسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات،² ويعد الفساد المالي من بين أخطر أنواع الفساد على جودة الخدمة العمومية التي يقدمها القطاع الخاص في ظل الشراكة مع القطاع العام، لأنه يساهم في إضعاف عملية الرقابة على المشاريع المنجزة من قبل الخواص وأداء خدماتهم المقدمة للمواطنين، مما ترتب عنها مشاريع وخدمات رديئة، فالتنافس بين الخواص على عقود الامتياز مع القطاع العام ومحاولة تسريع إجراءاتهم الإدارية والمالية جعلهم يدفعون الرشاً وتغشي مظاهر الوساطة والمحاباة للحصول على المشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى سرقة المال العام من خلال صفقات الفساد التي يبرمها بعض الموظفين العموميين مع الخواص، والمتمثلة في تضخيم فواتير إنجاز المشاريع وتقديم الخدمات، أي التلاعب بالأرقام ورفع تكاليف الإنجاز أضعاف ما ينفقونه فعلاً على إنجازها، وكذا تغشي ظاهرة المحسوبية، وإجراء المناقصات غير المدروسة على الاستثمارات والمشاريع الحكومية المتعاقد عليها مع القطاع الخاص، والتي لا تراعي في الغالب مدى كفاءة أداء الخواص وتخصصهم وخبرتهم وسرعة إنجازهم، أي عن طريق المفاضلة بينهم، فهناك مشاريع تجاوز بها المقاولين مدة الإنجاز شهور، مما عطل ذلك عجلة التنمية في ذات المجال، وكذا الخدمات العمومية التي ستقدم من خلالها، كما ساهمت

¹ - المرجع نفسه، ص 147.

² - المرجع نفسه، ص 147.

القروض الممنوحة لرجال الأعمال الخواص والتي تقدر بالملايير ومسح الديون لبعضهم على حساب أموال الشعب في تبديد المال العام، مما شجع ذلك على تكريس رداءة المشاريع المنجزة والخدمات المقدمة من طرف القطاع الخاص، وقد أصبحت الرداءة ما تميز في الغالب مشاريع وخدمات القطاع الخاص في الجزائر .

المطلب الثاني: سبل تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمة العمومية بالجزائر

أصبح واضحا ذلك التأثير الذي يلعبه القطاع الخاص في الجزائر في العديد من مجالات الحياة إلا أنه يظل بعيدا عن الدور الذي من المفروض أن يقوم به في إطار الديمقراطية التشاركية...، ولإنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا بد من تطبيق ما يلي:¹

-الشفافية: تتحقق هذه الشفافية بإلغاء الحكومة للقيود المتعلقة بانتقال المعلومات، وكذا الالتزام بالشفافية والمشاركة مع مؤسسات القطاع الخاص وذلك من خلال تطبيق القوانين وضمان حقوق كل طرف لتجنب التضارب في المصالح.

-المساءلة: وهو التقيد بالقانون لكلا الطرفين، من خلال خضوع هذا الأخير للمساءلة من طرف الحكومة في إطار رقابة الدولة.

-المشاركة: وهو إتاحة الفرص أمام كل الخواص، أي ضمان المشاركة المتساوية للجميع في المشاريع التنموية.

-العمل على توفير بيئة مناسبة للقطاع الخاص في جميع الميادين.

-وضع الأطر التشريعية التي تشجع على المنافسة وتمنع الاحتكار وتشجع الاستثمار من خلال حوافز وإعفاءات ضريبية، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع النظام المناسب الخاص بالعوامل المؤثرة على نشاط القطاع الخاص كالعمالة والضرائب والتجارة الخارجية والعقود وحماية الملكية.

ويمكن أن نضيف ما يلي:

-تفعيل عملية الرقابة وتشديدها على أداء القطاع الخاص بغية تجنب أعمال الفساد وتحقيق جودة الخدمة العمومية.

-تقديم تسهيلات بنكية وامتييزات للخواص لإجراء معاملاتهم المالية كالاستفادة من القروض وتحويل العملة.

¹ - عمر طيب بوجلal، مرجع سبق ذكره، ص ص213، 214.

القطاع الخاص كشريك فعال للقطاع العام في تقديم الخدمة العمومية في الجزائر

-فرض ضرائب معقولة على مشاريع الخواص وحسب حجم تلك المشاريع والمؤسسات وقيمة أرباحها مع ضرورة مكافحة الجدية للتهرب الضريبي الذي بات شائعا كثيرا في الجزائر على العديد من الخواص، وتشديد العقوبات على ذلك.

-الزام الخواص بالقانون في رد الأموال العمومية المقترضة في اجالها المحددة سلفا، وذلك حرصا على سلامة المال العام من السرقة والهدر والتبديد.

-مكافحة الفساد الاداري والمالي في القطاعين العام والخاص وتسلط أشد العقوبات على مرتكبيه، وذلك في اطار محاربة الرشوة والغش والتدليس، مما ينعكس ذلك سلبا على جودة الخدمة العمومية.

-لا بد من تطبيق مبدأ المساواة بين الخواص في الحصول على المشاريع التعاقدية مع القطاع العام ووفق المنافسة الشريفة والنزاهة، وفي اطار قاعدة المناقصة والمزايدة، وذلك تفاديا لأعمال الفساد كالرشوة والمحاباة.

-توفير مناخ عمل مناسب للقطاع الخاص يشجعه على تقديم خدمات عمومية ذات جودة عالية، حيث تقدم له فيها كل التسهيلات والإمكانيات المادية والمالية والمعنوية، مثل: القروض، التسهيلات الجمركية، التمويل، القطع الأرضية المطلوبة والصالحة للاستثمار، شق الطرقات، الكهرباء، المياه، الأمن، التسهيلات الادارية المختلفة...الخ.

الخاتمة:

ويبقى القطاع الخاص المحلي في الجزائر حديث النشأة مقارنة مع نظيره في الدول الرأسمالية المتقدمة، فهو رغم ما منحت له من امتيازات لتعزيز الشراكة بينه وبين القطاع العام إلا أنه بقي يواجه معوقات عديدة (إدارية، مالية، مادية...)، وفي ظل وجود منافسة حادة من القطاع الخاص الأجنبي ذو القدرة والكفاءة والجودة العالية، فهذا ما يعاب في الغالب على العديد من المقاولات والمؤسسات الخاصة الجزائرية، فهي تتطلع للمنافسة لكنها بخدمات تنقصها الجودة المطلوبة، فمشاريع الأشغال العمومية برهان دامغ على رداءة أدائها وضعف إمكانياتها، فبعض الطرقات والأرصعة والسكنات وقنوات الصرف الصحي وأنابيب المياه فمنها ما يتلف ومنها ما يصبح هش قبل انتهاء صلاحيات الخدمة المطلوبة بسنين عديدة، وهذا ما فتح باب لتبديد المال العام والسرقة المشروعة في مشاريع تهيئة المحيط العمراني والخدمات الضرورية للمواطن، مما نتج عنه حصول المواطن على خدمات رديئة، يقابلها بالرفض الشديد، ومع هذا فالجزائر تخطو خطوة كبيرة في مجال دعم وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وحبذا لو تقوم الحكومة الجزائرية بتفعيل أكثر لعملية الرقابة على المشاريع التي ينجزها والخدمات التي يقدمها

القطاع الخاص كشريك فعال للقطاع العام في تقديم الخدمة العمومية في الجزائر

الخواص لجمهور المواطنين، فالرقابة الحكومية على مشاريع وخدمات القطاع الخاص شرط ضروري لضمان سلامة أمن وصحة المواطن وتحقيق جودة الخدمة العمومية، لأننا كما قلنا سابقا أن القطاع الخاص الذي يفقد للضمير الإنساني الحي يهيمه الربح فقط دون أن يهتم بسلامة وصحة المواطنين، والواقع شاهد على حالات المرض والتسمم الغذائي والمائي وانهيار المباني التي يصاب بها الكثير من الجزائريين، وذلك جراء ضعف الرقابة على القطاع الخاص.

لم يصبح اليوم القطاع الخاص مجرد شريك إلى جانب القطاع العام بل تعدى ذلك إلى القيام بعمليات التمويل والرعاية التي ساهمت في تحسين الوضع المعيشي للمواطن، بالإضافة إلى المساهمة في التخفيف من حدة الفقر ونسبة البطالة، لكنه يواجه معوقات إدارية وتنظيمية وقانونية، بالإضافة إلى المعوقات الناجمة عن مشكلة الفساد، والتي تولد عنها خدمات تنقصها الجودة المطلوبة.

التوصيات:

- بناء على ما تقدم من نتائج نقترح جملة من التوصيات وهي كالتالي:
- لا بد أولاً من القيام بإصلاحات تشريعية وإدارية ومالية، وذلك في إطار التحديث والتطوير لمواكبة التطورات الداخلية (الوطنية) والخارجية (الدولية) الحاصلة في مجال الاقتصاد الوطني والخدمة العمومية بصفة عامة وفي مجال الشراكة الحكومية بين القطاعين العام والخاص بصفة خاصة.
- الضرورة الملحة في تفعيل الرقابة الحكومية على مشاريع ونشاطات القطاع الخاص، خاصة المتعلقة منها بعملية التنمية والخدمة العمومية، وكذا حماية صحة المستهلك من الأضرار الناتجة عن تلاعب وعدم اهتمام بعض الخواص.
- إعادة النظر في السياسة الضريبية والقوانين الجمركية تفادياً لبعض التلاعبات والتجاوزات المخالفة للقانون.
- تقديم تسهيلات وحوافز مالية مغرية للخواص، بالإضافة إلى التسهيلات المتعلقة بعملية التمويل والخدمات البنكية المختلفة كصرف وتحويل العملة.
- التقويم والتقييم المستمرين لعملية الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص المتعلقة بالخدمة العمومية، بهدف تقويم مسارها وعلاج مشاكلها في كل مراحلها.
- يجب تفعيل العقوبات وتشيديها على المؤسسات الخاصة غير الملتزمة بدفع ضرائبها للحد من التهرب الضريبي وإنعاش الخزينة العمومية بتلك الأموال.
- لا بد من مكافحة الفساد الإداري والمالي والحد منه بشكل أكثر فعالية في مجال الصفقات العمومية كالرشوة والمحسوبية والوساطة والمحاباة والعلاقات الشخصية، قصد تجسيد مبدأ المساواة بين الخواص

الراغبين في التعاقد مع القطاع العام حول المشاريع التنموية والخدمية، وكذا الحرص على تقديم خدمات عمومية ذات جودة عالية لجمهور المواطنين.

-تقديم التسهيلات الادارية والمالية والمادية اللازمة للخواص، لتحقيق كفاءة وفعالية الشراكة الحكومية مع القطاع الخاص، مما يتولد عنه جودة الخدمة العمومية التي ترضي المواطنين، مثل: تبسيط وتخفيف الاجراءات الادارية لتسريع عملية التعاقد وانجاز المشاريع التنموية والخدمية، توفير العقار الصناعي، منح القروض، الأمن، شق وتعبيد الطرقات، الكهرباء، الماء...الخ.

-تقديم تسهيلات جمركية كبيرة للقطاع الخاص فيما يخص الاستيراد والتصدير، خاصة المتعلقة منها بتصريف منتجاته للخارج (للدول الأجنبية)، وكذا ما يستورده من مواد موجهة لتعزيز جودة الخدمة العمومية والاستثمار كالوسائل والأساليب التكنولوجية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 247/15 مؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام، (الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015م).

2- قانون رقم 10-11 مؤرخ في 10 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية.

ثانيا: الكتب

1- المصري أحمد محمد، مفاهيم الإدارة العامة بالدول العربية، الإسكندرية: مطابع رويال، 1993. بوجلال عمر طيب، إدماج المقاربة التشاركية من خلال الإصلاحات السياسية، ط01، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص150 .

2-ناجي عبد النور، الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحوكمة، الجزائر: مديرية النشر لجامعة عنابة، 2010.

3-عدمان مريزق، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة، ط1، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، 2015.

4-شريف إسماعيل، أساسيات التسيير العمومي، الجزائر: منشورات دار قرطبة، 2015.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

- 1- بن عبد الله أسماء، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين التنمية الادارية بمؤسسات الخدمة العمومية -دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص ادارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، 2018-2019.
- 2- هدار رانية، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الادارة العامة والتنمية المحلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017-2018.
- 3- حجام العربي، دور نظام المعلومات في ترقية الخدمة العمومية بالإدارة الإقليمية الجزائرية- اليات القضاء على المعوقات البيروقراطية- دراسة ميدانية ببلديات ولاية الطارف، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، الجزائر، 2017/2018.
- 4- مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2009/2010.
- 5- نوري ياسمين، مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)، مذكرة مقدمة ضمن مطلبا نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيم والسياسات العامة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.
- 6- سليمان نسرين، تسيير الخدمات العامة المحلية -دراسة حالة ولاية تلمسان-، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2018.
- 7- عبد الحفيظ عيسى، مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي -دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015.

8- غربي وهيبية، استخدام الشراكة لتحقيق خدمة متميزة في الإدارة المحلية-دراسة حالة مجموعة من البلديات بولاية بسكرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2015/2014.

رابعاً: المقالات

1- الفواعير سيف باجس، "عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص -مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة-"، **المجلة الدولية للقانون**، كيوساينس دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، عدد 2017/03/22.

2- بوسالم أبو بكر وبوفنش وسيلة، "التوجه نحو القطاع الخاص كخيار استراتيجي للتمويل المستدام للتنمية في الجزائر"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، عدد خاص، مج 02، أبريل 2018،

3- زرواتي رشيد وعوارم مهدي، "القطاع الخاص وسياسة التشغيل في الجزائر"، **مجلة علوم الانسان والمجتمع**، العدد 22، مارس 2017.

4- بوتيارية عنتر، "تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة (1990-2012) مع قراءة استشرافية لآفاق 2017"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الاقتصادي، عدد 28، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

5- مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-"، **مجلة الباحث**، عدد 07، 2009-2010،

6- سايح فطيمة، "الإدارة الإلكترونية كآلية لتطوير الخدمة العمومية المحلية مع الإشارة الى حالة الجزائر"، **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة**، العدد 04، ديسمبر 2018.

7- سدي عمر وبرادي أحمد، "دور الخدمات الإدارية الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية في التشريع الجزائري"، **مجلة افاق علمية**، المجلد 11، العدد 03، 2019.

8- صلاح محمد ولقريطي الأخضر، "عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية -المفهوم والترتيبات المؤسسية والتطبيق العملي-"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد الاقتصادي، مج 02، العدد 29، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، جانفي 2017.